

## المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)

### الإنترنت وحرية التعبير في فلسطين

أصبحت الشبكة العنكبوتية من أهم أدوات التواصل بين الأفراد والشعوب على مستوى العالم. حيث شكّل الإنترنت فضاءً واسعاً لتدفّق المعلومات والأفكار وتبادلها بكل اللغات. وأحدثت مواقع التواصل الاجتماعي في السنوات القليلة الماضية ثورة جديدة في عالم التواصل، بدأت لأهداف تعليمية واجتماعية ومن ثم تطوّرت لتصبح عالماً افتراضياً مترامياً الأطراف، يستطيع أن يجد المرء فيه كل ما يبحث عنه.

إن للإنترنت وإمكانيات التواصل الكبيرة التي أتاحتها مواقع التواصل الاجتماعي أهمية كبيرة خاصة عند الفلسطينيين في قطاع غزة، الذي يتعرض لحصار مشدد من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 2006، وللشعب الفلسطيني بشكل عام بسبب التشتت الذي يعيشه منذ النكبة سنة 1984، حيث يستطيع الكثيرون التواصل مع اقربائهم وأصدقائهم في مختلف بقاع العالم بشكل سريع وفوري. (إن عدد الفلسطينيين في العالم 11,6 مليون نسمة منهم 4,3 مليون في الضفة والقطاع حسب جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني).

لقد أدرك المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) أهمية مواقع التواصل الاجتماعي كمنصّات تتيح للمواطنين التعبير عن أنفسهم، وكأدوات ساهمت بشكل كبير في تشجيع الفلسطينيين على كتابة ما يجول بخاطرهم بشكل سريع وبسيط. لذلك بادر "مدى" قبل نحو عامين لنشر دراسة حول "علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين" الفيسبوك نموذجاً، وقد كانت أبرز نتائج الدراسة أن 67% من الفلسطينيين الذين شاركوا بتعبئة الاستمارة ويستخدمون الفيسبوك يرون أنه يساهم في تعزيز حرية الرأي والتعبير، في مقابل 33% قالوا أنه لا يساهم في ذلك. كما أظهر تحليل المضمون لمجموعات فلسطينية على الفيسبوك بأنه لا يوجد ثقافة تقبل للرأي الآخر وهناك هجوم لفظي وتعصب أثناء تبادل الآراء على هذه المجموعات.

لقد كان من الواضح أن الإنقسام الداخلي استحوذ على اهتمام الكثير منها، حيث طغى أسلوب الاتهامات والشتن والتجريح والتخوين والتكفير على الكثير من النقاشات، الأمر الذي أضع على تلك المجموعات فرصة الحوار الهادئ لمناقشة الكثير من القضايا المجتمعية، ومحاولة تعزيز السلم الاهلي.

لقد رصد مركز مدى خلال العام الماضي والحالي انتهاكات بحق الصحفيين بسبب تعبيرهم عن آرائهم على الفيسبوك، كما أفاد بعض الصحفيين للمركز بأن قوات الأمن حاولت إجبارهم أثناء التحقيقات على كشف كلمة السر الخاصة بحساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي أو بريدهم الإلكتروني، حيث سيسلّط هذا التقرير الضوء على واقع الإنترنت في فلسطين وعلى الانتهاكات التي مورست ضد الصحفيين بسبب تعبيرهم عن آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

إن قياس مدى حرية التعبير على الإنترنت يرتبط بعدة عوامل أهمها: قدرة المواطنين على الحصول على خدمات الإنترنت، السرعة، الأسعار، الفلتر، الرقابة، والانتهاكات بحق مستخدمي الإنترنت.

### توفّر خدمات الإنترنت

وفقاً لتقرير أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها اتصال بالإنترنت في فلسطين في عام 2012 بلغت 32.1 - بواقع 34.3% في الضفة الغربية و 27.9% في قطاع غزة. وإن كانت هذه النسبة تعتبر من النسب الأعلى عالمياً بالنسبة لعدد السكان، إلا أن نسبة كبيرة من الفلسطينيين غير قادرة على الحصول على خدمات الإنترنت بسبب عدم توفّر البنية التحتية اللازمة، وبسبب عدم قدرتها على دفع الرسوم اللازمة للخدمة.

يقول مدير الادارة العامة للاتصالات في وزارة الاتصالات المهندس فلوريد الزربا بان هناك صعوبة في الوصول إلى جميع المناطق في فلسطين وخاصة بعض القرى، ناتجة عن الحصار المفروض وجدار الفصل ومناطق ج الأمر الذي يزيد من تكاليف شبك الخطوط اللازمة لتوصيل الإنترنت، مما يزيد سعر الحصول على هذه الخدمة. ويضيف: "على سبيل المثال فإن السرعة القصوى للإنترنت المنزلي تصل إلى 12 ميجابت في الثانية وهي السرعة التي توفرها خطوط النفاذ، أما الإنترنت التجاري الذي يوصل عبر الألياف الضوئية تكون فيها السرعة غير محددة وعالية. وتتراوح أسعار خدمة الإنترنت المنزلي من 60 إلى 300 شيكل شهرياً حسب السرعة، أما الخط التجاري فيبدأ تقريباً من 180 شيكل شهرياً.

وعن سبب ارتفاع الأسعار مقارنة بإسرائيل على سبيل المثال، يقول فلوريد الزربا بان هناك أسباباً عديدة، منها البيئة التنافسية في تقديم خدمات الإنترنت في فلسطين بحاجة الى تنظيم أكبر، وبالإضافة إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في إسرائيل يفوق كثيراً عدد المستخدمين الفلسطينيين، مما يعطي الشركات قوة سوقية أكبر. كما أن شبكة الإنترنت في إسرائيل هي شبكة واحد متكاملة لكل المنطقة، أما في فلسطين فهناك شبكتان واحدة في الضفة وأخرى في غزة، الأمر الذي يزيد التكلفة على الشركات المزودة.

أما المدير التنفيذي لجمعية مجتمع الإنترنت في فلسطين حنا قريطم فأفاد بان الأسعار والبنية التحتية تتحكم في قدرة الفلسطينيين في الحصول على الإنترنت. ويرى أن المشكلة الأكبر تتعلق في الاحتلال الإسرائيلي الذي يمنع الفلسطينيين من الحصول على خدمة الجيل الثالث والرابع من الإنترنت على الهاتف المحمول، الأمر الذي يحد من قدرتهم على التواصل الفوري مع الآخزين والمشاركة في الأحداث والتعبير عن أنفسهم بشكل فوري ومباشر من أي مكان. إن السرعة غير المحدودة للإنترنت تعطي الناس القدرة على التواصل بشكل أسرع وإستخدام تقنيات مشاركة متطورة، مثل البث المباشر والفيديو، حيث أن معظم الفلسطينيين غير قادرين على ذلك.

إن الارتفاع النسبي في أسعار الإنترنت يحد من قدرة المواطنين ذوي الدخل المحدود على استخدامه، وبالتالي يفقدهم القدرة في التواصل السريع مع الآخرين في الوطن وخارجه، وحقهم عن التعبير عن آرائهم عبر الإنترنت، وعن إيصال صوتهم إلى العالم، مع أنه غالباً ما تكون هذه الشريحة بحاجة ماسة إلى ذلك بسبب المشاكل التي تعاني منها.

وفي ذات الوقت يعاني بعض الصحفيين من حرمان الاحتلال الإسرائيلي لهم من استخدام الجيل الثالث والرابع من الإنترنت، فعلى سبيل المثال إذا ذهب الصحفي ليغطي حدثاً معيناً لا يستطيع تحميله مباشرةً على الموقع الإخباري، ويجب عليه أن يذهب إلى المكتب أو إلى أقرب نقطة يوجد فيها إنترنت ليقوم بذلك، الأمر الذي يعيقه عن إيصال المعلومة في الوقت المناسب.

### الفترة والحجب:

شدد مركز مدى على أن ما كان يميز الإنترنت في فلسطين هو انفتاحه وعدم استخدام الفترة وحجب المواقع من السلطات المسؤولة عن ذلك. إلا أنه خلال العامين الماضيين رصد المركز عدد من الانتهاكات في هذا المجال، ففي شهر شباط من عام 2012 تم حجب 8 مواقع إخبارية فلسطينية بقرار من النائب العام السابق أحمد المغني، حيث اعتبر الأمر سابقة خطيرة من نوعها بحق حرية التعبير عبر الإنترنت. **فما تم رفع الحجب** عنها لاحقاً في أوائل شهر أيار من نفس العام بقرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس. أما في قطاع غزة فقد اعتقل الأمن الداخلي رئيس تحرير موقع صحيفة الشعلة للأعلام ساهر الأقرع بتاريخ 3/12/2012، وأجبره على إغلاق الموقع بعد تعرّضه للضرب والتعذيب داخل السجن. كما أعلن مدير عام التراخيص في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بقطاع غزة كمال المصري بتاريخ 30/8/2012 بأنه "سيتم فترة جميع المواقع الإباحية ومواقع الإسقاط المخبرانية".

### الانتهاكات:

لقد رصد مركز مدى خلال العامين الماضيين انتهاكات لا بأس بها تتعلق بنشاط الصحفيين على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة الفيسبوك والمدونات، كونهما الأكثر استخداماً في فلسطين. ولعل أبرز الانتهاكات في هذا المجال:

- [الحكم على الصحفي ممدوح حمامرة](#) بالحبس لمدة عام واحد بتاريخ 7/5/2012، وتثبيت الحكم عليه بتاريخ 28/3/2013. بسبب صورة قام احد أصدقائه بوضعها "تاج" على صفحته تسيء للرئيس محمود عباس. الجدير بالذكر أن الرئيس عباس قام بالعفو عن حمامرة وتم إطلاق سراحه بعد ذلك.

- [محاكمة الصحفي جورج قنواتي](#) بسبب تعليق نقدي على الفيسبوك حول عمل مديرية الصحة في بيت لحم بتاريخ 8/9/2011 حيث لا زالت القضية تنظر في المحكمة لغاية الآن.

- [توقيف الإعلامية عصمت عبد الخالق](#) من قبل النيابة العامة على خلفية تعليق لها على موقع الفيسبوك طالبت فيه بحل السلطة بتاريخ 28/3/2012.

- [تهديد](#) مدير مكتب الوكالة الصينية للأبناء عماد دريملي و الصحفي المستقل ماجد أبو سلامة "بالقتل وقص اللسان" في حال استمروا بالتعبير عن آرائهم حول ما يجري من أحداث في مصر على موقع الفيسبوك من قبل افراد مجهولين عرفوا على أنفسهم بإنهم من كتائب القسام، بتاريخ 4/7/2013.

- اعتقال محرر وكالة وفا للأبناء وراديو أجيال رامي سمارة من مكان عمله في مقر الوكالة في مدينة رام الله، وقامت بالإفراج عنه بعد حوالي ثلاث ساعات ونصف. بعد كتابته [تعليق نقدي على موقع الفيسبوك](#) لصناع القرار في المقاطعة، بتاريخ 31/1/2012.

- [اعتقال المدون جمال أبو ربحان](#) من قبل جهاز الأمن الوقائي في مدينة أريحا. على اثر مدونة أنشأها على الفيس بوك باسم "الشعب يريد إنهاء الفساد"، حيث وجهت له تهمة قذح وذم موظف عام.

- إحالة الكاتب والمدون يسري الغول مدير تحرير مجلة "مدارات" التابعة لوزارة الثقافة في الحكومة المقالة بقطاع غزة، إلى [التحقيق العاجل](#) من قبل ديوان الموظفين بعد قيامه بنشر "خاطرة أدبية"، كما تم ممارسة ضغط عليه من أجل رفع الخاطرة عن مدونته بتاريخ 24/9/2012.

- [التحقيق مع الصحفي طارق خميس](#) مراسل " زمن برس" من قبل الامن الوقائي بتاريخ 1/4/2012 لعدة ساعات على خلفية تعليق له على موقعه على فيسبوك كتبه ارتباطا بقضية عصمت عبد الخالق.

كما لاحظ المركز من إفادات الصحفيين الذين تعرّضوا للتحقيق بسبب عملهم الصحفي، بأنه تم الضغط عليهم من قبل الأجهزة الأمنية للكشف عن كلمة السر الخاصة بحسابهم على الفيسبوك أو بريدهم الالكتروني، حيث كان آخرها مراسل وكالة صفا مصعب سعيد الذي أفاد بأنه تعرّض لضغط كبير من قبل أفراد المخابرات في مدينة رام الله للكشف عن كلمة السر لحسابه الشخصي على الفيسبوك بتاريخ 1/8/2013.

إن الضغط أو إجبار الصحفيين على الكشف عن كلمات السر لمواقعهم أو بريدهم الشخصي يعتبر انتهاكا لحرمة الحياة الخاصة، المكفولة في المادة 32 من القانون الأساس الفلسطيني، والمادة 12 في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

كما أن الرئيس محمود عباس أصدر قراراً في 4/4/2010 لينفذه وزير الداخلية جاء فيه: 'في ضوء تقرير لجنة التحقيق الخاصة بموضوع د. رفيق الحسيني، وتأكيداً على تعليماتنا السابقة يتم التعميم من قبل وزير الداخلية على الأجهزة الأمنية كافة بحظر أي انتهاك للحريات الشخصية وخصوصية الإنسان خلافاً لأحكام القانون الأساسي والقوانين النافذة تحت طائلة المساءلة' حسب وكالة سما الاخبارية.

إن الانتهاكات بحق مستخدمي الفيسبوك والمدونات تؤكد رقابة السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ازدادت الرقابة في السنتين الاخيرتين بعد نجاح الثورات في عدد من البلدان العربية خاصة تونس ومصر، حيث لعب الشباب الدور الأساسي في التنسيق وحشد الجماهير من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

إن الانتهاكات بحق الصحفيين والمواطنين لمجرد تعبيرهم عن آرائهم يؤدي إلى تعزيز الرقابة الذاتية، الأمر الذي يتنافى مع فكرة وجود منصات تسهل للمواطنين والصحفيين عملية التعبير عن آرائهم. انطلاقاً من هذا المبدأ يطالب مركز مدى جميع السلطات المعنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بوقف الرقابة على الانترنت وعدم التعدي على حق الصحفيين والمواطنين في التعبير عن آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، ووقف انتهاك خصوصياتهم عبر الضغوط عليهم للكشف عن كلمات السر الخاصة بهم، وباحترام حرية الرأي والتعبير المكفولة في المادة 19 من القانون الأساس الفلسطيني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.